الأمم المتحدة

A/63/PV.102

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثالثة والستون

الجلسة العامة **١٠٢**

الأربعاء، ١٢ آب/أغسطس ٢٠٠٩، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد ديسكوتو بروكمان . . . . . (نيكاراغوا)

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٥.

البند ٤٨ من جدول الأعمال (تابع)

متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية لعام ٢٠٠٢ والتحضير للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٨

مشروع القرار (A/63/L.77)

الرئيس (تكلم بالإسبانية): نشرع الآن في النظر في مشروع القرار A/63/L.77. أعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة.

السيد بوتنارو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): فيما يتعلق بمشروع القرار A/63/L.77، المعنون ''إنشاء فريق عامل مخصص مفتوح باب العضوية تابع للجمعية العامة لمتابعة المسائل الواردة في الوثيقة الختامية للمؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها على التنمية''، أود أن أسجل في المحضر، بالنيابة عن الأمين العام، البيان التالي بشأن الآثار المالية. يُقدم هذا البيان الشفوي وفقا للمادة ١٥٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة.

في الفقرتين ١ و ٢ من منطوق مشروع القرار، تعلن الجمعية العامة أنها

''[تقرر] أن تُنشئ فورا فريقا عاملا مخصصا مفتوح باب العضوية تابعا للجمعية العامة لمتابعة المسائل الواردة في الوثيقة الختامية للمؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها على التنمية''؛ و

''[تطلب] إلى الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية أن يقدم إلى الجمعية العامة قبل نهاية دورتها الرابعة والستين تقريرا عن التقدم المحرز في عمله''.

يمثل إنشاء الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية التابع للجمعية العامة إضافة إلى جدول المؤتمرات والاجتماعات لعامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠. ومن المتوقع أن يجتمع الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية التابع

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

للجمعية العامة حتى ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ وأن يعقد ما مجموعه ١٦ جلسة، تحدد لاحقا مواعيدها بالتشاور مع إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات، واستخدام مرافق وخدمات المؤتمرات المخصصة للجمعية العامة وأفرقة العمل التابعة لها. ولن يترتب أي احتياجات إضافية من موارد خدمات الاجتماعات للفريق المخصص العامل المفتوح باب العضوية التابع للجمعية العامة على أساس أن الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية لا يمكن أن يجتمع في نفس وقت انعقاد الجلسة العامة للجمعية العامة وأنه لا يمكن أن يتزامن اجتماعان لفريقين عاملين تابعين للجمعية العامة.

أما فيما يتعلق باحتياجات الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية التابع للجمعية العامة المتعلقة بالوثائق، فيقدر بأنها ستكون وثيقة واحدة لما قبل الدورة تتكون من ١٧ صفحة ووثيقة واحدة لما بعد الدورة – شأنها شأن وثيقة تصدر خلال الدورة – تتكون من ١٧ صفحة أيضا، وتصدران باللغات الرسمية الست. وبما أن الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية التابع للجمعية العامة هو هيئة جديدة من هيئات الجمعية العامة، فإن هذه الوثائق تشكل احتياجات إضافية لإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات، مما يترتب عليه احتياجات موارد إضافية بمبلغ ٠٠٠ ٧٦ دولار: ٠٠٠ ٣٨ دولار لوثيقة ما قبل الدورة المكونة من ١٧ صفحة في فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩؛ و ٠٠٠ ٣٨ دولار لوثيقة ما بعد الدورة المكونة من ١٧ صفحة – شأنها شأن وثيقة تصدر خلال الدورة – في فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١. وسيبذل كل جهد ممكن لاستيعاب هذه الاحتياجات الإضافية من ضمن مخصصات الباب ٢، شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وإدارة المؤتمرات، في فترتي السنتين المعنيتين.

باختصار، إذا اعتمدت الجمعية العامة مشروع القرار A/63/L.77، فإن إنشاء الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية التابع للجمعية العامة سيترتب عليه احتياجات إضافية يبلغ مجموعها ٠٠٠ ٧٦ دولار في إطار الباب ٢، الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وإدارة المؤتمرات، من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ – ٠٠٠ ٣٨ دولار – والميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ – ٠٠٠ ٣٨ دولار. وسيُبذل كل جهد ممكن لاستيعاب هذه الاحتياجات الإضافية في فترتي السنتين المعنيتين.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار A/63/L.77، المعنون ”إنشاء فريق عامل مخصص مفتوح باب العضوية تابع للجمعية العامة لمتابعة المسائل الواردة في الوثيقة الختامية للمؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها على التنمية“. هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٣٠٥/٦٣).

السيد فرايز (السويد) (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل الأمانة العامة على المعلومات المفيدة التي تلقيناها توا.

يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. وتؤيد هذا البيان البلدان التالية: البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد أيسلندا وتركيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وكرواتيا؛ وبلدان عملية تحقيق الاستقرار والانتساب المرشحة المحتملة ألبانيا والبوسنة والهرسك والجبل الأسود وصربيا وبلد الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة النرويج، وكذلك أرمينيا وأوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا.

يرحب الاتحاد الأوروبي بإنشاء الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية التابع للجمعية العامة. ونتطلع إلى المشاركة البناءة في عمل الفريق بقيادة الرئيسين المشاركين اللذين ستعينهما الدول الأعضاء. إن متابعة الوثيقة الختامية للمؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية هي في

الواقع مهمة كبيرة. ويجب على الأمم المتحدة أن تغتنم هذه الفرصة للإسهام في المناقشات والعمليات الدولية الجارية بشأن التخفيف من آثار الأزمة المالية العالمية الراهنة والحيلولة دون حدوث آثار جديدة.

وقبل أن يتمكن الفريق العامل المخصص من بدء عمله بجدية، يتعين الاتفاق على ولايته وأساليب عمله. فعلى سبيل المثال، يحتاج نطاق الفريق العامل إلى مزيد من التفصيل. ويجب علينا تجنب التداخل مع الإجراءات المأذون بها التي يوكلها المؤتمر للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وأجزاء أخرى من منظومة الأمم المتحدة.

ويتعين تحديد تشكيل الفريق العامل. ويرى الاتحاد الأوروبي أن الاشتراك في الفريق العامل ينبغي أن يجسّد الاشتراك في المؤتمر نفسه. ويتعين على أصحاب المصلحة المعنيين أن يكونوا جزءا من المناقشات التي تدور في الفريق العامل. وينبغي النظر في الإطار الزمني للفريق العامل واحتمال وضع شرط لانتهاء عمله. وينبغي تحديد الحاجة إلى دعم الأمانة العامة للفريق العامل، مع مراعاة ضرورة التقشف في الميزانية.

الاتحاد الأوروبي مستعد للاشتراك في مناقشات بشأن هذه المسائل وغيرها من المسائل التي تحتاج إلى معالجة لضمان كفاءة أداءالفريق العامل وفعاليته.

ختاما، وبما أن الفريق العامل سيقوم بالجزء الأكبر من أعماله خلال الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة، من المهم أن يكون الرئيس المقبل مطلعا إطلاعا جيدا على مداولاتنا بشأن ولاية الفريق العامل.

السيد وولف (جامايكا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الدول الـ ١٤ الأعضاء في الجماعة الكاريبية.

لا تزال الجماعة الكاريبية تولي أهمية كبيرة لهذه العملية الحيوية لمجمل الجهود الرامية إلى معالجة الأزمة المالية العالمية التي ألحقت بالفعل ضررا شديدا بمختلف قطاعات اقتصاداتنا – ولديها القدرة على تعريضها لمزيد من الخطر. لقد بلغ انخفاض الصادرات من السلع الأساسية وعائدات السياحة والتحويلات والاستثمارات الأجنبية وما يصاحبه من ازدياد في البطالة حدا دراماتيكيا لدرجة أن عدة بلدان أعضاء في الجماعة الكاريبية أجبرت على الاقتراض من صندوق النقد الدولي أو أيضا تفكر في ذلك.

من وجهة نظرنا، لم يكن المؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية الذي اختتم أعماله مؤخرا هدفا في حد ذاته بل بداية لعملية. إن بلداننا دول جزرية صغيرة نامية لا صوت لها في المجموعات الحصرية، وبالنسبة لنا تمثل الأمم المتحدة المحفل الوحيد حيث نشارك بشأن هذه المسائل ذات الأهمية الأساسية.

هذا هو السياق الذي نرحب في إطاره باعتماد القرار ٣٠٥/٦٣، الذي ينص على إنشاء فريق عامل مخصص مفتوح باب العضوية تابع للجمعية العامة لمتابعة المسائل الواردة في الوثيقة الختامية للمؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها على التنمية (القرار ٣٠٣/٦٣، المرفق).

ونرى أنه ينبغي للفريق العامل أن يسعى إلى معالجة المسائل التالية: الحصول على التمويل بشروط ميسرة ومنح التمويل للبلدان الصغيرة الضعيفة المثقلة بالديون لمواجهة الأزمة؛ إعادة تقييم معايير قياس الاستدامة الاقتصادية للبلدان المتوسطة الدخل؛ توفير موارد جديدة وإضافية لمساعدة البلدان النامية، ولا سيما البلدان الأكثر ضعفا بين بلداننا، لمساعدتنا على التعافي من هذه الأزمة؛ الحاجة إلى الإنصاف فيما يتعلق بمعالجة الولايات القضائية خارج الحدود الإقليمية؛

تعزيز لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية التابعة للأمم المتحدة؛ وضرورة إجراء إصلاح شامل للنظام المالي والاقتصادي العالمي يتماشى مع الواقع الحالي.

ونتطلع إلى عملية متابعة وتنفيذ سريعة. وبوسعكم، سيدي الرئيس، الاستمرار في التعويل على دعم الجماعة الكاريبية الثابت ومشاركتها البناءة في هذا الصدد.

السيد عبد العزيز (مصر) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على اتخاذ القرار ٣٠٥/٦٣ بشأن إنشاء فريق عامل مخصص مفتوح باب العضوية تابع للجمعية العامة لمتابعة المسائل الواردة في الوثيقة الختامية للمؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها على التنمية (القرار ٣٠٣/٦٣، المرفق). وأنا واثق من أن جميع الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز وكذلك جميع أعضاء لجنة التنسيق المشتركة تشعر بالارتياح إزاء اتخاذ هذا القرار بتوافق الآراء. ونتطلع إلى مناقشة نطاق الفريق العامل وأساليب عمله من أجل تيسير عمله. كما نتطلع إلى المناقشات الموضوعية بعد ذلك، من أجل تقديم التقرير المطلوب إلى الجمعية العامة عن التقدم المحرز قبل نهاية الدورة الرابعة والستين.

وأود أن أؤكد على أن إنشاء الفريق العامل يمثل متابعة ما اتفق عليه في الوثيقة الختامية للمؤتمر وسيعزز من قدرة الأمم المتحدة على الاضطلاع بمسؤولياتها من خلال معالجة الأزمة من جميع جوانبها التشغيلية والهيكلية. وينبغي تنسيق هذه الجهود بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية وعلى نحو يكمل الجهود الدولية المبذولة في محافل أخرى، مثل مجموعة الـ ٢٠، التي ينبغي توسيع عضويتها لتضم المزيد من البلدان النامية، ولا سيما البلدان الأفريقية.

علاوة على ذلك، فإننا نتطلع إلى زيادة التنسيق بين الأنشطة التي تضطلع بها مجموعة البلدان الثمانية والأمم المتحدة، فضلا عن الجماعات الأخرى والآليات والمؤسسات المالية والاقتصادية الدولية والإقليمية. ونحن واثقون تماما أن زيادة هذا التنسيق سيؤدي إلى التخفيف من حدة الأزمة وأثرها على المدى القصير وسيحول دون تكرار حدوثها في المستقبل.

وفي السابق، خلال المؤتمر، أكدنا على أن الاستجابة الدولية للأزمة يتعين أن تركز على توليد المزيد من الموارد المالية في الاقتصاد العالمي لصالح البلدان النامية عن طريق توفير الموارد، والتنفيذ الكامل للالتزامات الإنمائية القائمة وبما يتماشى مع الوثائق النهائية لمؤتمرات الأمم المتحدة ومؤتمرات قممها في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، وآخرها مؤتمر الدوحة لتمويل التنمية. كما أن هناك حاجة إلى توفير موارد جديدة وإضافية من شأنها أن تسهم في مساعدة البلدان النامية على معالجة الآثار السلبية للأزمة.

لقد دعونا أيضا إلى استكشاف أطر جديدة لتوفير الائتمان بطريقة أكثر قابلية للتنبؤ ومرونة وخالية من الشروط، وكذلك من أجل التوصل إلى نتيجة لجولة الدوحة للتنمية بطريقة تسهم في تقديم دفعة قوية لصادرات البلدان النامية وتضع حدا لأشكال زيادة الحماية الجمركية باعتبارها واحدة من الاستجابات لهذه الأزمة.

نعتبر أن من الضروري إجراء مراجعة شاملة لهياكل الإدارة في المؤسسات المالية الدولية، ولا سيما البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وهذا من شأنه أن يجعل عمليات صنع القرار تجسيدا لدور البلدان النامية في توجيه الاقتصاد العالمي، ويضع حدا لسياسات الاقتصاد الكلي التي تنادي بها هذه المؤسسات، خاصة فيما يتعلق بنطاق السياسات والشروط، وفي نفس الوقت يسهم في تعزيز قدرات البلدان النامية في مجال سياسات مواجهة التقلبات الدورية. كما أن هناك حاجة إلى إعادة تنشيط الاتفاقات القائمة بين

الأمم المتحدة وتلك المؤسسات، بغية تحقيق أهدافنا الإنمائية المشتركة.

ونشير كذلك إلى أهمية تحديد الوسائل التي سنسد من خلالها فجوة تمويل التنمية المتوقعة بسبب الأزمة الحالية، وضمان أن لا تؤدي مجموعات الحوافز الاقتصادية في الدول الصناعية المتقدمة إلى سياسات حمائية جديدة وتزايد الاختلالات في النظام التجاري الدولي.

وختاما، سيدي الرئيس، فإن اللجنة الاستشارية المشتركة مستعدة للاشتراك بهمة في ظل قيادتكم في تعزيز دور الجمعية العامة في معالجة جميع المسائل المتعلقة بالأزمة المالية والاقتصادية. ونحن واثقون من قدرتكم وقدرة الرئيس المنتخب للجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين على قيادة عملنا إلى النجاح التام.

السيدة عثمان (السودان) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين. ونحن سعداء لرؤية الجمعية العامة تقرر رسميا إنشاء الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية لمتابعة المسائل الواردة في الوثيقة الختامية للمؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها على التنمية.

وسيتابع الفريق العامل، على النحو الذي تقرر في الوثيقة النهائية، المسائل التي نوقشت في المؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية. ونتطلع إلى تعيين مبكر للرئيسين المشاركين وذلك لتيسير بدء عمل الفريق العامل المخصص في أقرب وقت ممكن.

سيدي الرئيس، نتطلع إلى العمل معكم ومع شركائنا بروح بناءة وبطريقة مبتكرة لمعالجة كامل نطاق المسائل التي تناولتها الوثيقة الختامية، من خلال الفريق العامل المخصص.

السيد نورماندين (كندا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم كندا وأستراليا ونيوزيلندا. ونرحب بإنشاء الفريق العامل وفقا للقرار ٣٠٥/٦٣، الذي اعتمدناه للتو. وتتطلع مجموعة بلدان أستراليا وكندا ونيوزيلندا بشغف إلى المشاركة البناءة في الفريق العامل. ونتوقع مع الآخرين في هذه القاعة عملية يشترك فيها جميع الدول الأعضاء، وتقودها الدول الأعضاء، مع مساعدة من الميسرين. وقبل كل شيء، بطبيعة الحال، فإننا نتطلع إلى معالجة هذه المسألة الهامة الموضوعية قيد النظر: وهي تأثير الأزمة المالية والاقتصادية على التنمية.

ولكن قبل القيام بذلك سيكون البند الأول من أعمال الفريق العامل هو تحديد طرائق عمل الفريق مثل نطاق العمل وتنظيمه وأساليبه وتكوين الفريق والجداول الزمنية، وهلم جرا. ومرة أخرى، تتطلع مجموعة بلدان أستراليا وكندا ونيوزيلندا كثيرا إلى العمل مع جميع الدول الأعضاء في هذا المشروع الهام.

السيد غونسالفيس (سانت فنسنت وجزر غرينادين) (تكلم بالإنكليزية): إن سانت فنسنت وجزر غرينادين بالطبع تؤيد تأييدا تاما وبحماس البيانات التي أدلي بها باسم الجماعة الكاريبية حركة عدم الانحياز ومجموعة الـ ٧٧ والصين، ولديها القليل جدا لتضيفه غير قولها إنها ترحب باعتماد القرار ٣٠٥/٦٣، وإنشاء الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية.

يتذكر الأعضاء أن مشاركة رؤساء حكومات الجماعة الكاريبية في المؤتمر على أعلى مستوى فاقت بكثير التمثيل النسبي والفعلي للمناطق والمناطق دون الإقليمية الأخرى. ويدل ارتفاع مستوى مشاركة الجماعة الكاريبية على الأهمية التي نعلقها على الأزمة المالية والاقتصادية ودور الأمم المتحدة في المساعدة على معالجة الأزمة.

ولا يتمتع أي منا بعضوية مجموعة البلدان الثمانية أو مجموعة العشرين، والطريقة الوحيدة التي يمكن أن نستفيد

من العمل الجاري الذي تقوم به المجموعتان وأن نكمله هي من خلال الأمم المتحدة والآلية المنصوص عليها في هذا القرار. ونحن لا نمر بنفس تجارب بعض البلدان المتقدمة التي قد تشهد الآن نهاية الأزمة المالية أو استقرارها أو بداية نهايتها. وبطرق موضوعية كثيرة، تشهد سانت فنسنت وجزر غرينادين مجرد بداية الأزمة. ونعتقد أنه من الأهمية بمكان أن نظل نشارك في المسائل الموضوعية بشأن الأزمة.

والسبب وراء هذه المداخلة مجرد ذكر أن ملامح الفريق العامل وولاياته ونطاقه تحددها بشكل جيد الوثيقة الختامية نفسها التي اعتمدت بتوافق الآراء في مرفق القرار ٣٠٣/٦٣. وترى سانت فنسنت وجزر غرينادين أنه لا داعي لأن نؤخر أنفسنا بدون مبرر في مجالات إجرائية عقيمة ومنقطعة الصلة بالواقع. فنحن نعتقد أن مضمون الوثيقة واضح جد، وكان لدينا أفرقة عمل من قبل. والحاجة الملحة التي تكتنف الأزمة تحتم أن نبدأ في العمل الموضوعي في أقرب وقت ممكن وعدم تأخير أنفسنا بالمماحكات الإجرائية كما اعتدنا.

ومن منظور سانت فنسنت وجزر غرينادين، يكتسي عدد من جوانب الوثيقة أهمية بالنسبة لنا في سياق وطني، ونود أن نسلط الضوء على بعض منها. وأحدها هو التخلص من الشروط غير المبررة المسايرة للتقلبات الدورية، ولا سيما شروط صندوق النقد الدولي التي من شأنها أن تؤثر على المرونة لمتابعة التدابير المتخذة لمكافحة التقلبات الدورية المستخدمة في البلدان المتقدمة. ويمكن أن نجد هذا في الفقرتين ١٧ و ١٨ من الوثيقة الختامية. وترد في الفقرة ٤ الاعتبارات الخاصة للتصدي للتحديات التي تواجه البلدان المتوسطة الدخل والدول الجزرية الصغيرة النامية واحتياجاتها الخاصة. وتدعو الفقرات ١٠ و ١٤ و ٢٢ و ٣١ من الوثيقة إلى الحاجة إلى تعبئة حصة كافية من أي موارد قصيرة الأجل وموارد طويلة الأجل تتاح للبلدان النامية وزيادة تمويل التنمية للبلدان النامية. ويمكن العثور في الفقرة ٢٨ من النص على ضرورة وفاء شركاء تنمية بالتزاماتهم من المساعدة الإنمائية الرسمية. ويمكن العثور في الفقرة ٣٣ من الوثيقة على الحاجة إلى اتخاذ تدابير للتخفيف من آثار الأزمة على مديونية الدول النامية وتجنب حدوث أزمة ديون جديدة. أما في الفقرتين ٣٨ و ٥٦ (ج) من الوثيقة فترد الحاجة إلى المعاملة العادلة والمتسقة وغير التمييزية لجميع التشريعات الضريبية والمراكز المالية وتعزيز دور لجنة خبراء الأمم المتحدة المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية. وبطبيعة الحال الحاجة المستمرة إلى إجراء مزيد من الإصلاحات الحقيقية والجوهرية والبعيدة المدى في النظام المالي والاقتصادي العالمي وبنيانه، وهو الأمر الذي تنص عليه الوثيقة بكاملها وندركه جميعا إدراكا جيدا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): اليوم يوم هام، من ناحية عملية تماما. وأشكر جميع الدول الأعضاء على إنشاء الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية بتوافق الآراء – فهو ضرورة تقنية وعملية. لغة القرار ٣٠٥/٦٣ هي إعراب عما تريد قوله الدول الأعضاء، لأنه يكرر لغة الفقرة ٥٤ من الوثيقة الختامية للمؤتمر (القرار ٣٠٣/٦٣، المرفق)، التي تفاوضت بشأنها الدول الأعضاء. إنها ببساطة تستجيب لما طلبت الوثيقة الختامية إلى الدول الأعضاء القيام به. ودعيت الجمعية العام على مستويات رفيعة خلال المؤتمر إلى مواصلة التصدي لهذه المسألة لأن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية ما زالت تؤثر سلبيا على العالمين النامي والمتقدم النمو.

وكما ذكرت في رسالتي الأولى بشأن الموضوع، سنعلن قريبا اسمي الرئيسين المشاركين – واحد من بلدان الشمال والآخر من بلدان الجنوب – اللذين سيحددان مع أعضاء الجمعية العامة تفاصيل عمل الفريق.

(تكلم بالإسبانية)

بهذا تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ٤٨ من جدول الأعمال.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠/٥٠.